

وطبق ان باق الامراض اذ اصابها بمعنى ان لوجودها في الايمان وشأنه ان يكون
 موجودا في الايمان بغيره من قدره وان وجد في الذهن بغيره والزم ان يكون
 والمفردة على موضوع واحد وكيف لا يتحقق احد المتبعين ولا الازم ان يكون نوع
 واحدا لانهم متعدده في الايمان وان اراد ان ذلك الامر ليس موجودا في الخارج
 بل الموجودات لا يتحقق احد تلك للعقل ان باخذ الامر كلياً واحداً فينبغي لوجود
 الطابع عن الايمان وقد كان الكلام على تقدير وجودها وان كان الموجود في
 امر واحد بالعدم متبعية بتبعيات متعددة وما قيل انه يلزم ان يكون نوع
 في ذات واحد في امكنة متعددة في غير مشدد بان ذلك غير مستحسن انما المستحسن
 وجود واحد بالعدم اي بالاشخص في احدته متقدمة بقوله ان الموجود في الخارج
 ح لا يكون نفسها ليس شيئاً فقد ظهر ان الامر الواحد بالوجود التوحيدي لا ينفك
 بينه وبين الموجود في العين كذلك فقد ظهر ان الصورة التي ذكرها الامام
 علي البتة وربما يقال الموجود في الخارج مشخص فكيف يكون كلياً ولا يتحقق بالغير
 فان القدر المسلم ان كل موجود معروف للاشخص ولا يلزم منه عدم اشتراك
 الطابع من حيث هي فان الحق الكلية ان فسرت بالاشتراك بين المفردة
 فهي من عوارض نفس المهيبة اما وجدت الصفة بها كتمها لا يسرى الى الاضافه
 فقل هذا بطول قولهم موضوع المنطق العقولات الثابتة بل صار الموضوع هي
 الموازم التي لا يسرى اليها الاضافه ويطول قولهم الانسان كل فغنية طبيعة بل صار
 محله وان فسرت بالظلمة فكثير فطاهر انه من العقولات الثابتة فان كل
 التعقيب الاول على الثاني كما ظهر من كلام شارح التلويحات السيد قدس
 الشيرازي ثم كونه من العقولات الثابتة والاولى من قرائن اجل كونه من
 العقولات الثابتة لم يذهب ادل وجوده في الخارج اعلم ان عدم وجوده في

الخارج

الخارج ليس مبنياً على كونه مدقراً لاننا بد على كونه امتزاجاً وهو ظاهر وانما
 لم يكن المنطقي موجوداً لم يكن العقل مجرداً البتة ان كان عبارة عن مجزأ كما
 هو الظاهر وان كان عبارة عن مفروض المنطقي من حيث هو مفروض في
 نوع نزع خفا وكما عرفت هذا والله اعلم بالصواب بقى الطبع اذ قلت انه
 ذهب المحقق ومنهم الشيخ الرئيس انه موجود في الخارج بدون وجوده في
 اعلم ان مثبتة الكلي الطبي في الايمان اختلفت اذ منهم من قال ان الاشخص لم يوجد
 متضمناً الى المهيبة ومنهم من قال ان الاشخص متضمن لها في الوجود بل انما
 ذهب صاحب الطول في ذلك انما كان اهل بالادراك في تامل بالالزام تقدم
 للمهيبة المتعينة عن تعيينها ضرورة وجوب تقدم الحمل للاشخص على الحال كما
 الاضغاط لم تليققت اليه واشار الى انما في بقوله ما لوجوده بالذات بل لوجوده
 اثبات المهيبة والتعيين وقول الموجود عرض لها اي للثابتين الموجودين من حيث
 الوحدة اي من حيث صارا واحداً كما يقال اصحاب التركيب المتخاوي في كونه
 والفصل وهذا بالذات في احوال الامراض مطلقاً ورواها يلزم ان لا يتم بها
 الاضغاط بالكنه اذا لم يكن لا يحصل في العقل واجيب بالانتماء ذلك وانما يتم بالكنه
 اجزاءها الكليات فقط ولا يتحقق ذلك ان ذلك يحل اتحاد العلم والعلوم مطلقاً
 فان اذا حصل في الذهن متعين البتة فيكون العودة التي هي العلم مركبة من
 العلوم والتعيين الذهني فتأمل فيه ولزمت تلازم التركيبات بسهولة كما هو
 ثم لا يخفى ان هذا البراءة على الضرورة الوردانية تانا اذ انما ارجح الارجح ان
 ونظراً الى الاشخاص المتقدمة في شرحها عن العراض لا يتحقق في الحاطة الا
 المهيبة الكلية ولا يحتاج في ذلك الى تحليل شيء واحد الامر من احوال المهيبة
 ولا يشخص والاشكال كما يروى منهم محققون ذهبوا الى ان التعيين المتأخر المهيبة

الموجود ليس مبنياً على كونه مدقراً لاننا بد على كونه امتزاجاً وهو ظاهر وانما لم يكن المنطقي موجوداً لم يكن العقل مجرداً البتة ان كان عبارة عن مجزأ كما هو الظاهر وان كان عبارة عن مفروض المنطقي من حيث هو مفروض في نوع نزع خفا وكما عرفت هذا والله اعلم بالصواب بقى الطبع اذ قلت انه ذهب المحقق ومنهم الشيخ الرئيس انه موجود في الخارج بدون وجوده في اعلم ان مثبتة الكلي الطبي في الايمان اختلفت اذ منهم من قال ان الاشخص لم يوجد متضمناً الى المهيبة ومنهم من قال ان الاشخص متضمن لها في الوجود بل انما ذهب صاحب الطول في ذلك انما كان اهل بالادراك في تامل بالالزام تقدم للمهيبة المتعينة عن تعيينها ضرورة وجوب تقدم الحمل للاشخص على الحال كما الاضغاط لم تليققت اليه واشار الى انما في بقوله ما لوجوده بالذات بل لوجوده اثبات المهيبة والتعيين وقول الموجود عرض لها اي للثابتين الموجودين من حيث الوحدة اي من حيث صارا واحداً كما يقال اصحاب التركيب المتخاوي في كونه والفصل وهذا بالذات في احوال الامراض مطلقاً ورواها يلزم ان لا يتم بها الاضغاط بالكنه اذا لم يكن لا يحصل في العقل واجيب بالانتماء ذلك وانما يتم بالكنه اجزاءها الكليات فقط ولا يتحقق ذلك ان ذلك يحل اتحاد العلم والعلوم مطلقاً فان اذا حصل في الذهن متعين البتة فيكون العودة التي هي العلم مركبة من العلوم والتعيين الذهني فتأمل فيه ولزمت تلازم التركيبات بسهولة كما هو ثم لا يخفى ان هذا البراءة على الضرورة الوردانية تانا اذ انما ارجح الارجح ان ونظراً الى الاشخاص المتقدمة في شرحها عن العراض لا يتحقق في الحاطة الا المهيبة الكلية ولا يحتاج في ذلك الى تحليل شيء واحد الامر من احوال المهيبة ولا يشخص والاشكال كما يروى منهم محققون ذهبوا الى ان التعيين المتأخر المهيبة